ملخص

هذه الدراسه تبحث في التعريف بمنهجية ادارات البنوك الفلسطينية للمخاطر المالية المرتبطة بالأعمال المصرفية ، والتي تولدت نتيجة طبيعة العمل المصرفي ونتيجة تعدد العوامل والتاثيرات المعاكسة واهمها الظروف السياسية – الإقتصادية في ظل تطورات تكنولوجيا المعلومات وفي سرعة نقلها وامكانية الاستفادة منها.

لتحقيق ما سبق فقد تضمن البحث التعريف بالأسس والمرجعية النظرية التي تحدد المفاهيم العامة لإدارة المخاطر المالية لدى البنوك. حيث بينت الدراسة انواع المخاطر المالية المرتبطة بطبيعة العمل المصرفي ومناهج معالجتها. لقد تم التركيز على مخاطر الإقراض في ظل الظروف السياسية والإقتصادية الغير مستقرة بسبب الظروف السياسية –الإقتصادية في فلسطين، واهمها الأرتباط الواقع والمفروض على الأقتصاد الفلسطيني بالأقتصاد الإسرائيلي مع ما يلازمه من تضارب مصالح يتحمل فيه الطرف الفلسطيني سلبياته.

تناولت الدراسةالمفهوم العام لادارة المخاطر ، الحاجة الى ادراة المخاطر ، انواع المخاطر وسوف يتم التركيز على المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف وهي المخاطر الائتمانية ، مخاطر السوق ، مخاطر اسعار الفائدة ، مخاطر السيولة و مخاطر تقلبات اسعار الصرف.

وللتعرف الوافي لمدى ادراك البنوك للمخاطر المالية واعتمادها للمنهجيات الإدارية لتحنب اثارها السلبية،اعتمدت الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات, واستطلاع مواقف عن الدراسة بخصوص المخاطرالمالية واساليب ادارتها. تم تصميم الاستبيان من خلال وضع مجموعة من ألأسئلة وتبويب الإجوبة في احدى الخانات الخاصة بالإجابة. تمت عملية المسح من خلال مقابلات مباشرة مع مختلف الإدارات صاحبة القرار في مختلف البنوك. وتمت مراجعة الادبيات الخاصة بالمخاطر المالية وخاصة توصيات لجنة بازل لاهداف الدراسة.

اظهرت نتائج الدراسة ان البنوك العاملة في فلسطين تفتقر الى وجود منهجيات محددة او اجهزة ادارية متخصصة لادارة المخاطر عموما والمخاطر المالية خاصة.وقد بينت الدراسة ان البنوك العاملة في فلسطين تعتمد سياسات واجراءات محددة في عملية منح الائتمانات من حيث انها تتم بشكل موضوعي وعلى اسس من المعايير مثل تحديد سقف المسموح به ، التحوط ضد خسائر القروض وغيرها . حيث انها تعتمد معايير كفاية راس المال تبعا لمتطلبات لجنة بازل ، وقد اكدت الدراسة ان البنوك تقوم برفع التقارير المتعلقة بالمخاطر وخاصة تقارير الائتمان ،السيولة واسعار الصرف بشكل دوري الى الادارة العليا .

ولكن الدراسة ايضا اوضحت ان البنوك العاملة في فلسطين تفتقر الى الادوات لمواجهة المخاطر المالية التي تواجهها .اما على صعيد الضوابط والرقابة الداخلية اظهرت الدراسة انه يتوفر نظام رقابي جيد يعتمد الرقابة الداخلية كاساس للضبط حيث ان ذلك يتم من خلال المراجعة الداخلية او الخارجية للحسابات ،وايضا خطة طوارىء ولكنها اظهرت بانه لا يوجد فصل كافي في المهام ، و ان البنوك تحتفظ بسجلات للبيانات.